قضاء الرمانة المستحدث بين الواقع والطموح

أ.م.د. أحمد محمود علي الحرداني
مديرية تربية محافظة الانبار/ العراق / الانبار
ahmedgeography1980@gmil.com
07807985720

مستخلص البحث:
تكشف هذه الدراسة عن واقع الخدمات العامة والمجتمعية بالقضاء، ويحلّل الفجوة القائمة بين ما هو متاح وما يطمح إليه السكان والحكومة المحلية، مستنداً إلى بيانات ميدانية ونتائج استبيان شمل عينة ممثّلة من المجتمع . من ثم التركيز على أبرز التحديات التي تواجه القضاء بعد الاستحداث، مع استشراف الطموحات المستقبلية وفرص التنمية المحلية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة استبيان مكونة من 100 استمارة موزعة على سكان القضاء. أظهرت النتائج وجود تحسن نسبي في الهوية الإدارية وتمثيل السكان، مقابل استمرار الحاجة إلى تطوير البنى التحتية والخدمات وفرص العمل. وانتهت الدراسة إلى مجموعة توصيات تدعم التنمية المكانية المستدامة.

المقدمة

يعد قضاء الرمانة من احدث الاقضية المستحدثة في محافظة الانبار اذ رفع مستواه من ناحية الى قضاء في عام 2019 بقرار من مجلس محافظة الانبار ، يمثل استحداث الوحدات الإدارية أداة مهمة لإعادة تنظيم المجال الجغرافي وتحسين كفاءة الإدارة المحلية وتقريب الخدمات من السكان. ويعد قضاء الرمانة من المناطق التي اكتسبت أهمية متزايدة بعد استحداثه، لما يمتلكه من موقع وحدود وموارد وإمكانات تنموية ، فهنا تكمن وظيفة المخطط عند تنظيم توزيع الخدمات بما يتناسب مع احتياجات السكان وفق المعايير المتبعة الأمر الذي يساهم من تقليل مستويات الحرمان في المجتمع ، وبالتالي يمكن الحصول على نوعية حياة جيدة تحقق تنمية مكانية كفيلة للارتقاء بالمجتمع بما يحقق التكافل والترابط الاجتماعي والتكامل الاقتصادي .

مشكلة البحث

ما مدى نجاح استحداث قضاء الرمانة في تحقيق التنمية الإدارية والخدمية؟ وما أبرز الفجوات بين الواقع الحالي والطموحات المستقبلية للسكان؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن استحداث القضاء أسهم في تحسين الإدارة المحلية، إلا أن محدودية الموارد والاستثمارات ما زالت تحد من تحقيق التنمية المنشودة.

أهداف البحث

تشخيص الواقع الحالي لقضاء الرمانة.
قياس رضا السكان عن الخدمات.
تحديد أولويات التنمية.
اقتراح حلول مستقبلية.

اهمية البحث

تكمن اهمية الدراسة عن واقع الخدمات العامة والمجتمعية بالقضاء، ويحلّل الفجوة القائمة بين ما هو متاح وما يطمح إليه السكان والحكومة المحلية، مستنداً إلى بيانات ميدانية ونتائج استبيان شمل عينة ممثّلة من المجتمع . .

- **موقع منطقة الدراسة :**

يقع قضاء الرمانة المعروف أيضاً بقضاء العبور في الجانب الغربي من محافظة الأنبار، في أقصى غرب جمهورية العراق . يتمركز على الجانب الشمالي من نهر الفرات، ويُعدّ منطقة حدودية استراتيجية تُلاصق الحدود السورية، ومن الخريطة (1) يظهر موقعها الذي يشغل الضفة اليسرى لنهر الفرات من جهة الجزيرة . يحدها من الشرق الشمال الشرقي قضاء راوه والشمال الغربي ومحافظة نينوى ومن الجنوب يحدها نهر الفرات ومن الغرب الاراضي السورية ، وتبلغ مساحتها (2375كم2) وتقسم الى المركز و (6) مناطق ريفية متكون من (35) قرية يقطنها (44306) نسمة[i] .

خريطة (1)الموقع الجغرافي لقضاء الرمانة بالنسبة للعراق ومحافظة الانبار

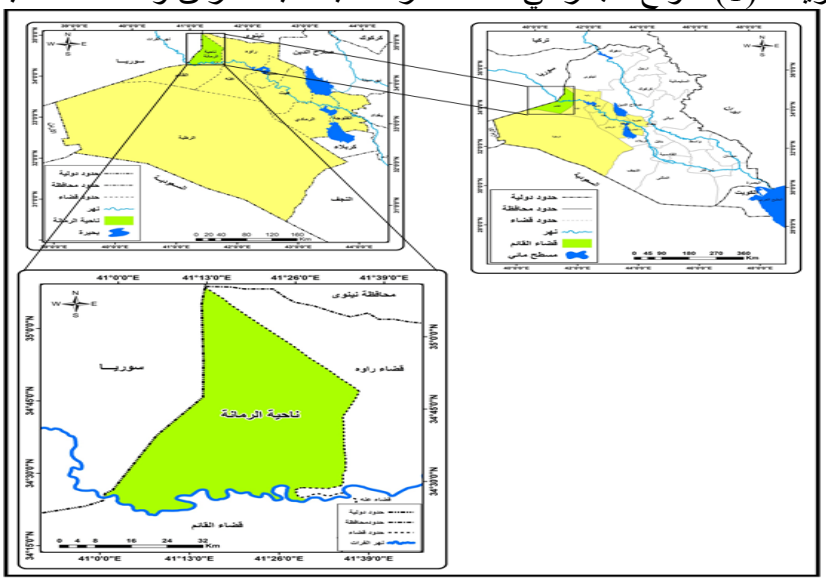

المصدر/ بالاعتماد على وزارة الاشغال والبلديات ، مديرية التخطيط العمراني ، ، مقياس الرسم 5000/1.

اكتسبت منطقة الدراسة الصفة الإدارية بصفة ناحية تابعة إدارياً لقضاء القائم وفق القرار المرقم (617) عام (1968)[ii] ، أما في عام 2019 فقد تم رفع مستوى الناحية الى مستوى قضاء تابع إدارياً لمحافظة الأنبار وفق القرار المرقم (29513) في (2019/12/22) لتكتسب بذلك صفتها الحضرية الجديدة وقد تم وضع تصمم أساس لها من اجل توزيع استعمالات الأرض الحضرية ، وقد تم دمج المناطق الريفية المتمثلة بالمستقرات القديمة للمنطقة ضمن التصميم الأساس ، لذلك فأن منطقة الدراسة يغلب عليها الطابع الريفي سواء بطبيعة استعمالات الأرض أو أساليب حياة السكان كون المنطقة ضلت محافظة على طابعها الريفي على الرغم من اكتسابها الصفة الحضرية كناحية منذ عام (1968). تتسم جغرافية قضاء الرمانة بتنوع ملحوظ يمنحها قيمة بيئية واقتصادية مميزة تهيمن السهول الرسوبية على المناطق القريبة من الفرات، مما يمنح القضاء أراضي زراعية خصبة ، يشق الفرات أراضي القضاء مُكوِّناً جزراً نهرية فريدة نشأت جزئياً نتيجة انهيار جسر القائم الذي دمّرته القوات الأمريكية عام 2005 . تمتد تلال هضبة الجزيرة في الأطراف الغربية والشمالية الغربية للقضاء وتُشكّل تحدياً بيئياً بارزاً. تنتشر الأشجار وبساتين النخيل وزراعة الحبوب على طول ضفاف الفرات.

اولاً/الحجم السكاني لمنطقة الدراسة :

الأنسان بدوره هو المتحكم الأول في البيئة التي يعيش فيها وعلى عاتقه تقع مسؤولية استثمارها وهو من يعطيها أهميتها المطلوبة ، من خلال تسخير الموارد المتاحة لتوفير حاجاته الأساسية والضرورية كونه يعد المنتج والمستهلك في نفس الوقت وغاية التنمية و وسيلتها[iii]، فمن الضروري دراسة أحوالهم ومعرفة نمط حياتهم واساليب عيشهم لتسهيل وضع الخطط الكفيلة التي تساهم في تحسين كفاءة الخدمات الأساسية ورفع المستوى المعيشي بما يلائم مع مؤشرات التنمية البشرية[iv].

فمن خلال جدول (1) وشكل (1) يتبين أن سكان منطقة الدراسة في زيادة واضحة وبشكل منتظم ، وهذا ناتج بطبيعة الحال عن الزيادة الطبيعية المتمثلة بزيادة والولادات كون المنطقة تتصف بالطابع الريفي الذي يشجع على الزواج المبكر، فضلاً عن التعدد في الزوجات الأمر الذي يساهم بزيادة اعداد الولادات في المنطقة ، إذ بلغ عداد سكان مركز القضاء لعام 2009 (9077) نسمة ما يعادل (26.7%) من العدد الكلي لسكان القضاء والبالغ (34028) نسمة ، في حين بلغ عددهم (9559) نسمة لعام 2011 ، ما يعادل (26.7%) من المجموع الكلي للسكان (35817) ليصل الى(10128) لعام 2013 بزيادة قدرها (569) نسمة ليصبح العدد خلال التقديرات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء كما مبين في السجلات الخاصة بمحافظة الانبار عام 2020 (11788) نسمة ، ما يعادل (28%) من العدد الكلي لمجموع سكان القضاء والبالغ (42214) نسمة[v]، وفي احصائيات سنة 2024 بلغ العدد الكلي لسكان منطقة الدراسة (44306) نسمة.

جدول (1) التطور العددي لسكان منطقة الدراسة للفترة ما بين (2009 _ 2024)

السنوات	عدد سكان القضاء	سكان الحضر	نسبة الحضر %
2009	34028	9077	%26.7
2011	35817	9559	%26.7
2012	36588	9840	%26.9
2013	37372	10128	%27
2014	38169	10423	%27
2019	41140	11488	%28
2020	42214	11788	%28
2024	44306	12750	%29

المصدر: 1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، نتائج الحصر والترقيم لعام 2009. وتقديرات السكان الخاص بمحافظة الانبار للأعوام (2011,2012,2103,2014,2019,2020)

2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ،نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق 2024، ص4.

ومن خلال بيانات جدول (2) وشكل (2) نلاحظ زيادة واضحة لأعداد الأسر وأعداد الوحدات السكنية التي جاءت كاستجابة واضحة للزيادة في عدد السكان ، إذ بلغ عدد الأسر لعام 2009 (8727) اسرة ليصبح خلال عام 2019 الى (11685) أسرة، في حين بلغ أعداد المساكن لعام 2009 (3880) مسكناً ليصبح في عام 2019 (6576) مسكناً وبزيادة قدرها (2696) مسكناً[vi]، في حين وبلغ اعداد الاسر والمساكن

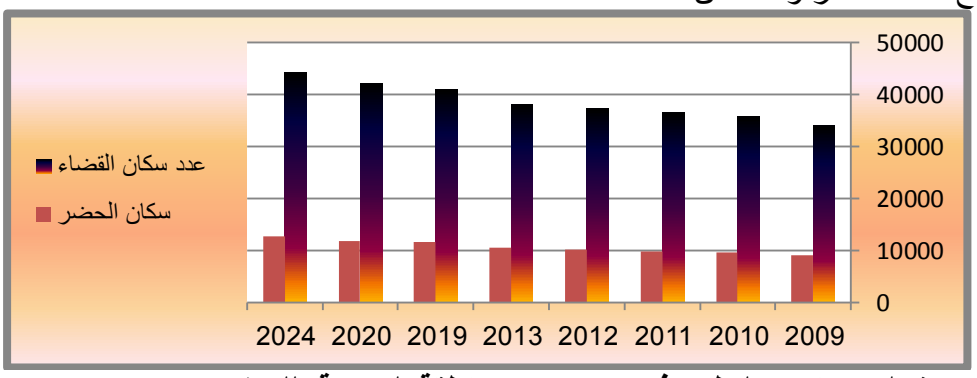

شكل(1) نسب التطور في حجم سكان منطقة الدراسة للمدة (2024/2009)

المصدر/ جدول (1)

حسب سجلات الاحصاء الرسمية لعام 2024 (8750) مسكنا و (11685) اسرة ومن هذا المنطلق بات من الضروري الاهتمام بتوفير الخدمات لسكان المستقرات البشرية وبالأخص الخدمات الأساسية والخدمات العامة والادارية، كونها تمثل عنصراً أساسياً في حياة الأنسان وقد سخر كل طاقاته وإمكاناته من أجل تطويرها كونها مصدر راحته ورفاهيته[vii](يمكن القول بأن تطور المدن واتساعها ظهرت مشكلة توفير الخدمات للمدن)[viii]. فمن خلال بيانات الجدول (3) وخريطة (2) نلاحظ أن سكان منطقة الدراسة يتوزعون جغرافياً

جدول (2) أعداد الأسر والمساكن للمدة من (2024/2009)

السنة	أعدد المساكن		أعداد الأسر	
	القضاء	المركز	القضاء	المركز
2009	3880	1033	3621	1003
2019	6576	1920	8727	2780
2024	8750	**2250**	11685	**3025**

المصدر/ 1- الجهاز المرزي للإحصاء ، نتائج الحصر والترقيم لعام 2009.
2- قائمقامية قضاء الرمانة المستحدث ، الشعبة الادارية ، بيانات غير منشورة لعام 2019 .
3- قائمقامية قضاء الرمانة المستحدث ، الشعبة الادارية ، بيانات غير منشورة لعام 2024.

بشكل متباين بين المركز الاداري للقضاء وسبع مناطق ريفية، حيث بلغ سكان المركز (11642) نسمة ما نسبته (26.8%) من المجموع الكلي لسكان منطقة الدراسة ، مقسمين على(2780) أسرة يسكنون في (2031) مسكن، في حين بلغ عدد سكان المنطقة الريفية (البوحردان ختيلة والدغيمة) (20965) نسمة بنسبة (46.5%) من العدد الكلي للسكان ، فهي حضيت بالنصيب الأكبر من عدد سكان القضاء ، فضلاً

شكل (2) نسبة المساكن والاسر لمنطقة الدراسة بين (2009 و 2024)

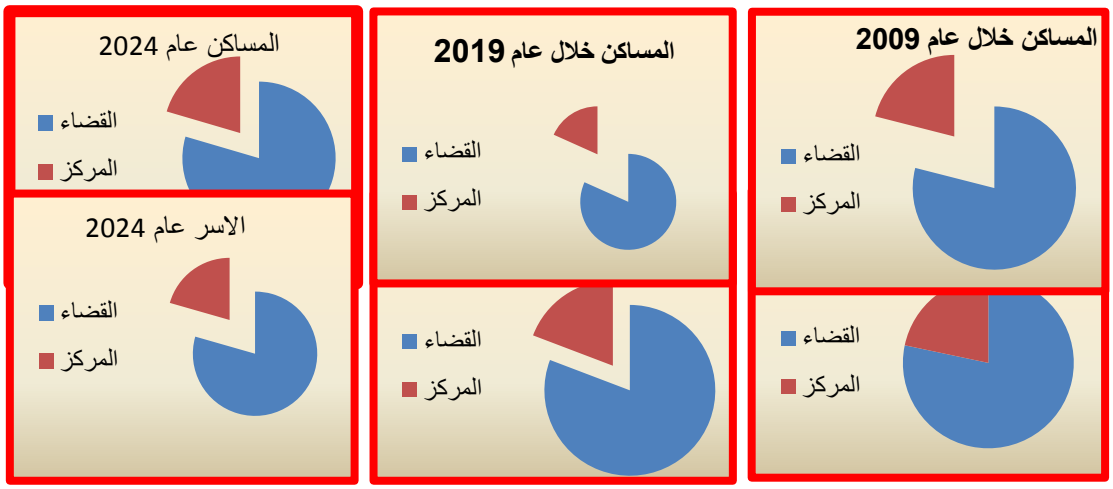

عن عدد الأسر والمساكن البالغة (5490 أسرة ،4071 مسكناً) ، في حين جاءت مستقرة الرمانة ومستقرة البيضة بالمرتبة الثانية و الثالثة بعدد السكان حيث بلغ (6464) ، (1980) و بنسب (16%) ، (5.7)% لكل منهما على التوالي ، في حين بلغ عدد الاسر فيهما (2001) ، (402) أسرة لكل منهما وعدد المساكن (4071) و (402) مسكناً لكل مستقرة ، بينما بلغ عدد سكان مستقرة ديوم الدير والشعيثي بالمرتبة الرابعة بعدد سكاني بلغ (1620) نسمة بنسبة(3.7%) من العدد الكلي لسكان القضاء

جدول (3) أعداد السكان وأعداد المساكن والأسر حسب المناطق السكانية في منطقة الدراسة لعام 2024

المنطقة السكنية	عدد السكان	عدد الأسر	عدد المساكن
المركز	11642	2780	2031
مقاطعة (4) البوحردان وختيلة والدغيمة	20965	5490	4071
مقاطعة (5) الرمانة	6464	2001	1631
مقاطعة (7) الصمة	375	104	145
مقاطعة (10)البيضة والمليلي	1980	520	402
مقاطعة (12) البوبية والجرن	490	109	57
مقاطعة (22) ديوم الدير والشعيثي	1620	473	233
مقاطعة (32) الباغوز الشمالية	770	208	180
المجموع	44306	11685	8750

المصدر / قائمقامية قضاء الرمانة بيانات غير منشورة لعام 2024

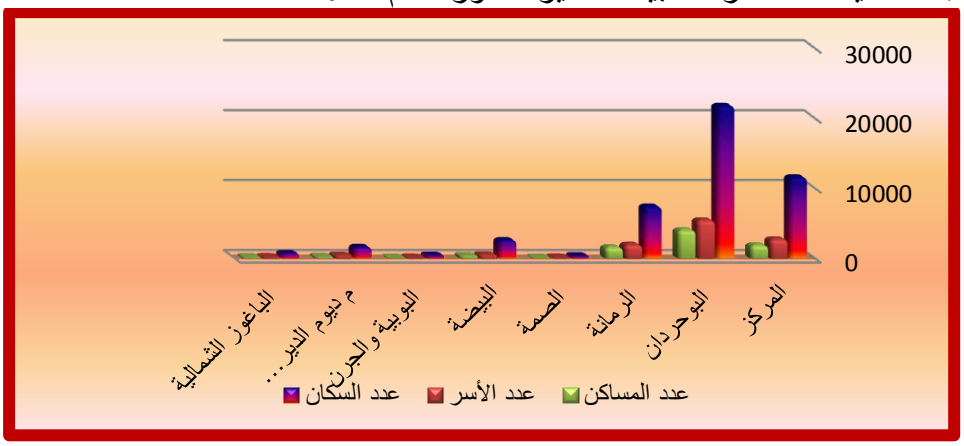

شكل (3) نسب السكان و المساكن والأسر لمنطقة الدراسة لعام 2024

المصدر / بالاعتماد على جدول (3)

في حين بلغ عدد الأسر والمساكن (473) أسرة ، (233) مسكناً . بينما نلاحظ اخفاض عدد سكان كل من مستقرة الصمة ومستقرة الباغوز ومستقرة البوبية الى ما دون ال(1000) نسمة والبالغ (375) ،(770) ، (490) نسمة لكل منهما ، (0.79%) ، (1.6%) ، (1.04%) لكل مستقرة على التوالي ، لذلك فانها تتصف بالمسقرات ذات الاعداد السكانية القليلة مستغلة مساحات واسعة . ولتسليط الضوء على جوهر

خريطة (2) التوزيع الجغرافي لنسب السكان والاسر في منطقة الدراسة لعام 2024

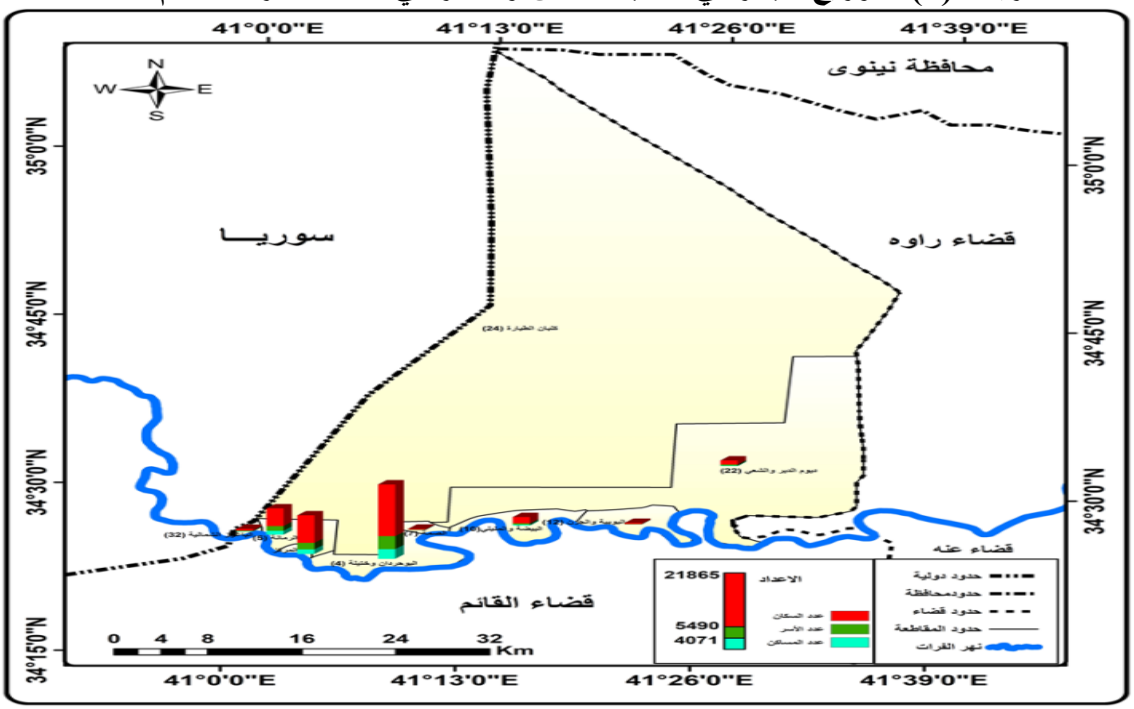

المصدر/الباحث بالاعتماد على جدول (2)

موضوع البحث ألا وهو دراسة واقع الخدمات في منطقة الدراسة ، فمن الضروري التنويه على أن سكان ناحية الرمانة يغلب عليهم الطابع الريفي سواء من حيث طبيعة ونمط وأساليب العيش ، على الرغم من كونها تتمتع بصفة أدارية حضرية ، لكن لا يوجد تمييز واضح يفصل بين منطقة حضرية وأخرى ريفية ، لذلك سوف تركز الدراسة على سكان المنطقة بشكل عام دون الخوض في الجانب البيئي(حضري أو ريفي) . حيث تم التركيز على مجموعة مختارة من المؤشرات التي بالإمكان مراقبتها ودراستها وبالتالي معرفة مدى علاقتها بنمط ونوعية حياة سكان مجتمع الدراسة وما مدى درجة ذلك التأثير على أساليب العيش ، وهل تحقق قدراً مقبولاً من رضا السكان عن طريق الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث من أجل التقصي والبحث عن الحقائق والكشف عن أبرز المشكلات التي يعاني منها سكان المنطقة

ثانياً / تحليل جغرافي للأبعاد المكانية لاستحداث قضاء الرمانة ودوره في التنمية المكانية .

1- : مدى تأييد السكان لقرار الاستحداث : من خلال الدراسة الميدانية واستناداً على معطيات الجدول (4) تبين أن (72%) من الافراد المستهدفين بالدراسة يؤكدون بأن قرار الاستحداث ورفع درجة ناحية الرمانة الى قضاء يعد قراراً ايجابياً كونه يزيد من فرص الاستثمار والتطوير وتحفيز الخطط التنموية من خلال زيادة الحصة المالية من الحكومة الاتحادية . في حال استعمالها بالطرق والاساليب الصحيحة ، ما يدل على وجود قبول مجتمعي واضح للاستحداث بوصفه خطوة نحو تحسين الإدارة المحلية.

2-: تقييم مستوى الخدمات الحالية: بخصوص الخدمات المقدمة من قبل الحكومة المحلية لسكان القضاء فقد بينت الدراسة الميدانية كما في جدول (4) بأن (57%) من عينة البحث غير راضين عن الخدمات المقدمة لهم بما فيها الخدمات البلدية والصحية وخدمات الطرق والخدمات الاخرى في حين اعرب (23%) من افراد العينة تقيمهم متوسط للخدمات المقدمة وهذا يدل على ان هؤلاء يسكنون بمركز القضاء وقريبين من مصدر القرار.

جدول (4) مدى تأييد السكان لرفع درجة منطقة الدراسة الى قضاء ومدى مستوى الخدمات

هل ساهم الاستحداث في تحسين المعاملات الإدارية؟			تقييم مستوى الخدمات الحالية			هل كان استحداث القضاء خطوة إيجابية؟		
النسبة	التكرار	الاجابة	النسبة	التكرار	الاجابة	النسبة	التكرار	الاجابة
48%	48	نعم	20%	21	جيد	72%	72	نعم
27%	27	لا	23%	23	متوسط	18%	18	لا
25%	25	جزئياً	57%	57	ضعيف	10%	10	الى حد ما

المصدر / الدراسة الميدانية .

في حين ذكر 48% من مجتمع الدراسة أن الاستحداث ساهم في تحسين المعاملات الإدارية، بينما رأى 25% أن التحسن جزئي، مما يعكس تقدماً إدارياً محدوداً التسهيلات الادارية المتوفرة لسكان القضاء اقتصرت على خدمات الجنسية والبطاقة الوطنية والتسهيلات الامنية والتسهيلات الادارية لدائرة الماء فقط اما بالنسبة للخدمات الادارية الاخرى لازالت مرتبطة بقضاء القائم .

3-: أهم أولوية تنموية

نظراً لأهمية الخدمات بشكل عام وخدمات البنى التحتية بشكل خاص كونها محور العلاقة بين بيئة السكن وما فيه من خدمات وصحة المجتمع[ix]. إذ أوضحت إحدى الدراسات بأن كفاءة الخدمات العامة والمجتمعية وخدمات البنى التحتية تعد من المؤشرات والمقاييس المعتمدة لمعرفة رقي المجتمعات واتحسن مستوى المعيشة لتلك المجتمعات ، فمن خلال معطيات جدول (5) وشكل (4) نلاحظ ان مؤشر الطرق والبنى التحتية المرتبة الأولى بنسبة 34%، من اهتمامات السكان ولها الاولوية في عمليات التنمية

جدول (5) اولويات السكان للتنمية

الإجابة	التكرار	النسبة
الطرق والبنى التحتية	34	34%
فرص العمل	29	29%
الصحة	18	18%
التعليم	12	12%
الماء والكهرباء	7	7%

المصدر/ الدراسة الميدانية.

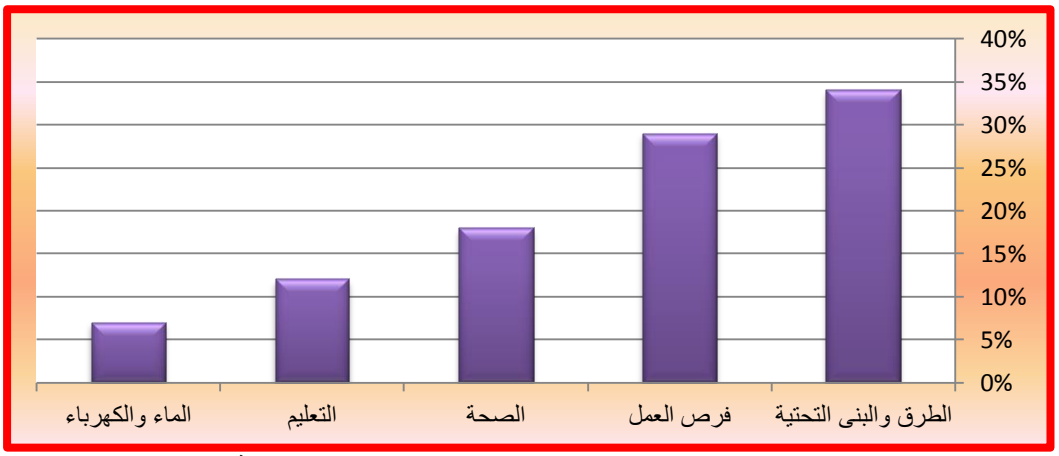

شكل (4) التوزيع النسبي لاولويات السكان للتنمية

المصدر/ جدول (5)

والتطوير تلتها فرص العمل بنسبة 29%، وهو ما يعكس طبيعة الاحتياجات التنموية الملحة اما بخصوص التعليم والصحة والكهرباء فهي بالأساس متوفرة لكن لازالت لا تلبي الطموح بسبب قصور في نوعية الخدمة المتوفرة منها.

4-: الهجرة إلى منطقة أخرى بحثاً عن فرص عمل بسبب نقص الخدمات؟

أفاد 31% من مجتمع الدراسة رغبتهم السفر الى مناطق اخرى داخل القطر بحثاً عن فرص عمل وتأمين سبل عيشهم بسبب قلة الخدمات وندرة بعضها فضلاً قلة توفر فرص العمل وصعوبة العيش ، في حين اجاب (46%) برفضه الخروج والسفر الى مناطق اخرى لعدم توفر امكانيات السفر لذلك يضطرون البقاء والعيش على الكفاف وهذه نسب تستدعي اهتماماً تنموياً عاجلاً للحد من النزوح الداخلي.

ثالثاً: تحليل استبيان كفاءة الخدمات في قضاء الرمانة

1-الخدمات البلدية: من خلال معطيات الجدول (6) ودلالات الشكل (5) المتمثلة بنتائج الاستبيان لأفراد المجتمع المستهدف للدراسة تبين ما يقارب من 60% منهم غير راضين عن الخدمات البلدية المقدمة و(17%) في طرف محايد بسبب التلكؤ بالعمل وقلة التجهيزات بالمعدات الخاصة بالخدمات البلدية حيث لا يتوفر سوى (كابسة نفايات عدد (3) هذا العدد لا يلبي حاجة وطموح سكان المنطقة من خدمة رفع النفايات وتركها متكدسة ، اذا تبين ان مركز القضاء ينظف كل (5 ايام الى 6 ايام مرة) وبالاعتماد على المعيار التخطيطي الذي وضعته وزارة الاعمار والاسكان باعتبار الوقت وبالاعتماد على المعيار التخطيطي الذي وضعته وزارة الاعمار والاسكان باعتبار الوقت الذي تستغرقه عملية جمع النفايات في حي أو محلة سكنية تتكون من (500) دار سكني ما يعادل (6ساعات) ، وبذلك يكون المعيار بضرورة توفير سيارة لكل (500 مسكن)[x] وبما أن عدد المساكن في مركز القضاء بلغ (2031) مسكناً خلال عام 2024 فتكون حاجة مركز القضاء وحده الى (4 سيارات كابسة) لتؤدي دورها بالشكل المطلوب فكيف الحال بالنسبة لبقية منطقة الدراسة .وهذا الامر يسبب في تراكم النفايات ويزيد من اسباب التلوث ، وكذلك يتوفر (جرار لنقل النفايات عدد (2) و شفل عدد (2 احدهما عاطل لا يعمل) وكذلك يتوفر قلاب عدد (3) وكريدر تسوية عدد (1) وهذه المعدات لا تلبي الطموح ولا يوجد نشاط للخدمات البلدية بما يلبي طموح سكان المنطقة كونهم يسكنون مركز حضري كقضاء.

جدول(6) درجة الرضا عن الخدمات البلدية في منطقة الدراسة

مستوى الرضا	التكرار	النسبة%
غير راض إطلاقاً	27	27%
غير راض	33	33%
محايد	17	17%
راض	15	15%
راض جداً	8	8%

المصدر / بالاعتماد على استمارة الاستبيان

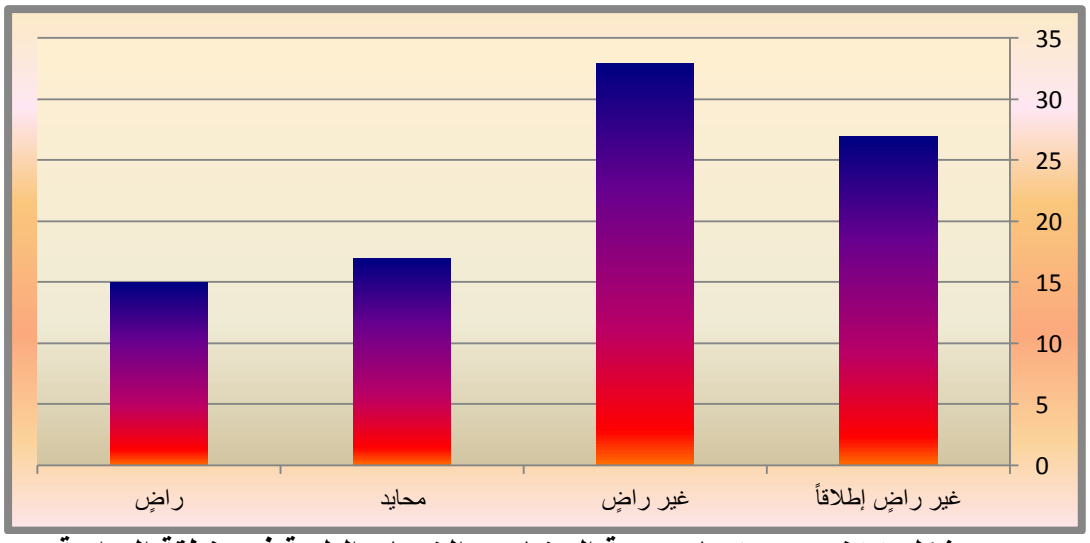

شكل (5)نسب مستويات درجة الرضا عن الخدمات البلدية في منطقة الدراسة

المصدر بالاعتماد على جدول (6)

ومن خلال الدراسة الميدانية ومعطيات الجدول (7) والشكل (6) تبين ان (77%) من سكان المنطقة يؤكدون على ان خدمة مياه الشرب غير مقبولة و(84%) غير راضٍ عن خدمات الكهرباء في حين عبر ما يقارب من (76%) من سكان منطقة الدراسة عدم رضاهم عن نوعية الشوارع والطرق داخل القضاء كونها ذات نوعية رديئة لا تلبي الطموح وغير ملائمة ولا تعطي الصورة المرجوة لقضاء انشأ حديثاً نتيجة رداءة نوعية الطرق في المنطقة من حيث توفر الطرق المعبدة ، أو من حيث نوعية الطريق المعبد نفسه من خلال تعرض الطريق الى التكسر و وجود الحفر والمطبات ، وهذه المظاهر هي ما تتصف بها شوارع وطرق المنطقة ، وهذا ناتج عن سوء التخطيط والاهمال وعدم تفعيل قانون الجودة ومستوى الاداء ، فضلا عن وجود بعض المؤشرات السلبية لطرق منطقة الدراسة منها ، ضيق عرض الشوارع وعدم انتظامها لان تخطيطها يتم حسب اتفاق يتم بين ملاك الارض ، أي أن عرض الطريق لا يتجاوز ستة أمتار مع وجود حالات لا يتجاوز عرض الطريق فيها ما بين (3 -4) أمتار وهذه الظاهرة بالإمكان التماسها في أغلب المناطق الريفية في المحافظة . ، في حين جميع الاشخاص المستهدفين في الدراسة يؤكدون انعدام خدمات الصرف الصحي وهذا ما تؤكده معطيات المسح الميداني لمنطقة الدراسة والمثبتة في الجدول (7) وشكل (5) أن منطقة الدراسة محرومة بشكل تام من أي وسيلة للصرف الصحي أو شبكات تصريف مياه الامطار وبمعدل حرمان بلغ (100%) ، لذلك تبين أن أغلب سكان المنطقة تستخدم حوض التعفين كوسيلة للصرف الصحي .

جدول (7) مستويات الحرمان من الخدمات العامة في منطقة الدراسة لسنة 2024

المحور / السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق
خدمات الماء الصالح للشرب مقبولة ومستمرة	5%	10%	8%	77%
ساعات الكهرباء كافية لتلبية احتياجاتي اليومية	3%	8%	5%	84%
الطرق داخل القضاء معبّدة وصالحة للسلوك	4%	11%	9%	76%
تغطية الاتصالات والإنترنت جيدة في منطقتي	5%	15%	10%	70%
شبكة الصرف الصحي كافية وتعمل بشكل جيد	0%	0%	0%	100%

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية

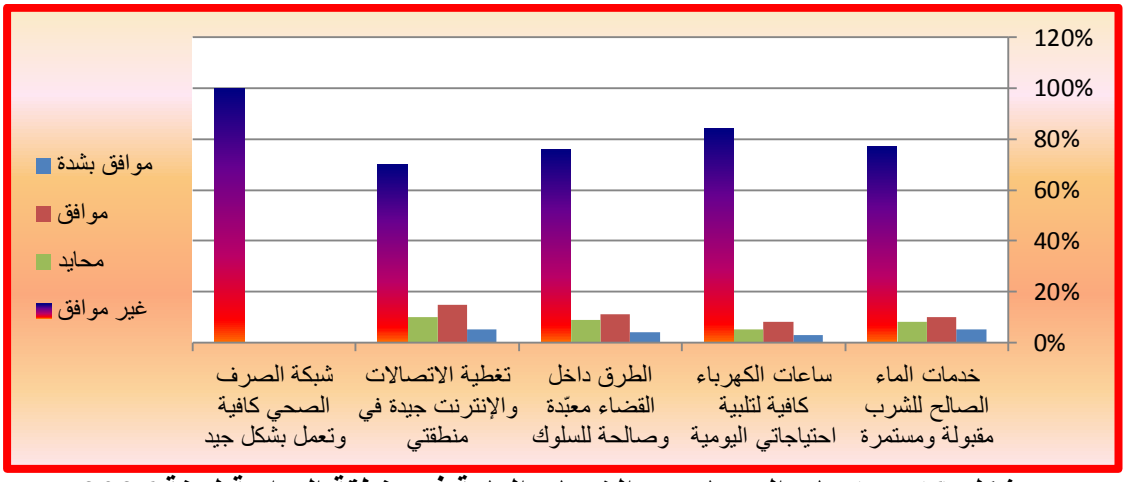

شكل (6) مستويات الحرمان من الخدمات العامة في منطقة الدراسة لسنة 2026

المصدر / بالاعتماد على جدول (7)

خلاصة القول ان المؤشر الرئيسي 100% :يرون غياب شبكات الصرف الصحي أخطر مشكلة بنية تحتية تواجه القضاء، يعني انعدام شبكات الصرف الصحي الحديثة في جميع أحياء القضاء. واعتماد السكان على حفر الامتصاص البدائية التي تُشكّل خطراً بيئياً وصحياً. كذلك غياب محطات معالجة مياه الصرف الصحي. فضلاً عنتراكم النفايات الصلبة لعدم توافر أسطول كافٍ لجمعها ونقلها. بالنتيجة تلوّث بيئي ملحوظ على ضفاف الفرات وبعض المجاري المائية.

2-الخدمات التعليمية: بلغ عدد المدارس الابتدائية في قضاء الرمانة المستحدث (36 مدرسة للبنين والبنات) وعدد المتوسطة والثانوية (18) مدارس (11 مدارس للبنين و (7) للبنات وبلغ عدد طلابها (6401) طالب وطالبة ، يشغلون (160) شعبة دراسية ، ، موزعة هذه المدارس على مناطق وقرى ناحية الرمانة،(ينظر خريطة (3) و(4) ، (ينظر جدول (8). على الرغم من هذا العدد من المدارس الموجودة في القضاء والموزعة بين مركز القضاء والقرى والارياف الا ان السكان كان لهم رأي اخر فيما يخص جودة التعليم

جدول (8) واقع المؤسسات التعليمية في منطقة الدراسة لعام 2025

المرحلة الدراسية	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد الشعب
الدراسة الابتدائية	36	9923	248
الدراسة المتوسطة والثانوية	18	6401	160
الدراسة المسائية	1	335	8

المصدر/ قسم تربية القائم ، شعبة الملاك وشعبة التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة لعام 2025.

خريطة (3) التوزيع الجغرافي للمدارس الابتدائية في منطقة الدراسة لعام 2026

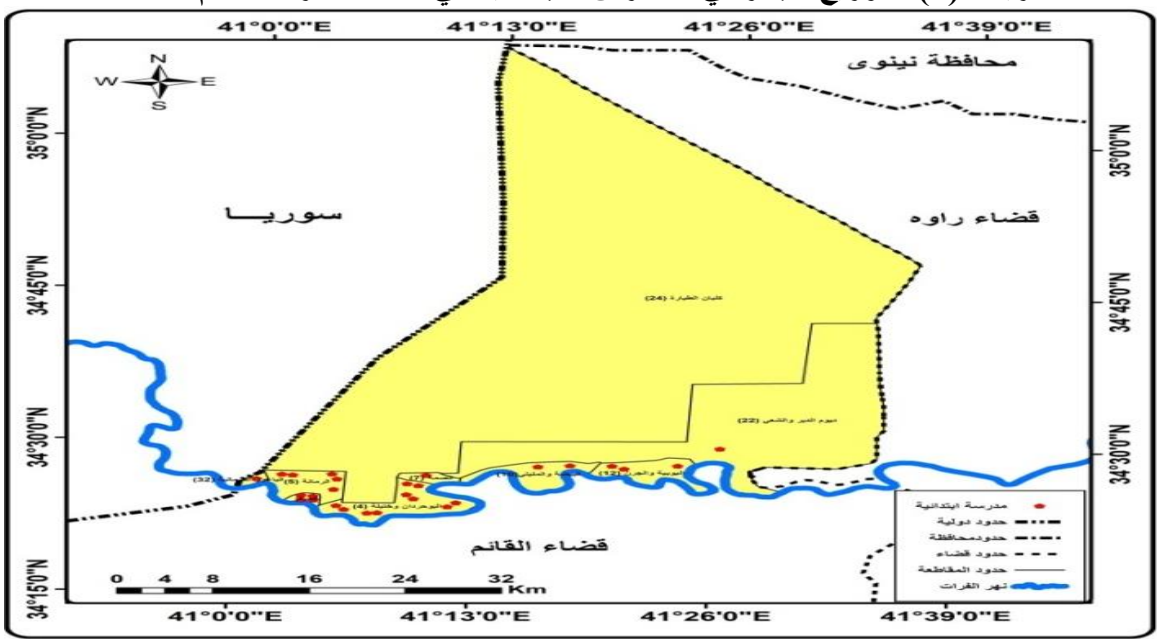

المصدر/ الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية

ونوعية الخدمة المقدمة ، فمن خلال تقص الحقائق والمعلومات التي حصلنا عليها ومن خلال الدراسة الميدانية تبين انه لابد من التنويه الى نقطة مهمة بخصوص اعداد المدارس هذه الزيادة جاءت من خلال قيام المتنفذين في شطر اغلب المدارس على نفسها كأن يقوم بشطرها مدرسة للبنين ومدرسة للبنات في نفس البناية او شطرها متوسطة واعدادية في نفس البناية دون اللجوء الى زيادة اعداد البنايات الغرض من هذا الاجراء ليتم زيادة اعداد المدارس من اجل اقناع الجهات المسؤولة لفتح قسم تربية الرمانة ، مجرد زيادة في الاعداد دون ايجاد حلول مناسبة تساهم في زيادة جودة الخدمات التعليمية ، بعد ان كان دوام غلب المدارس دوام احادي اصبح بعد هذا الاجراء دوام مزدوج (صباحي ومسائي) .

خريطة (4) التوزيع الجغرافي للمدارس الثانوية في منطقة الدراسة لعام 2026

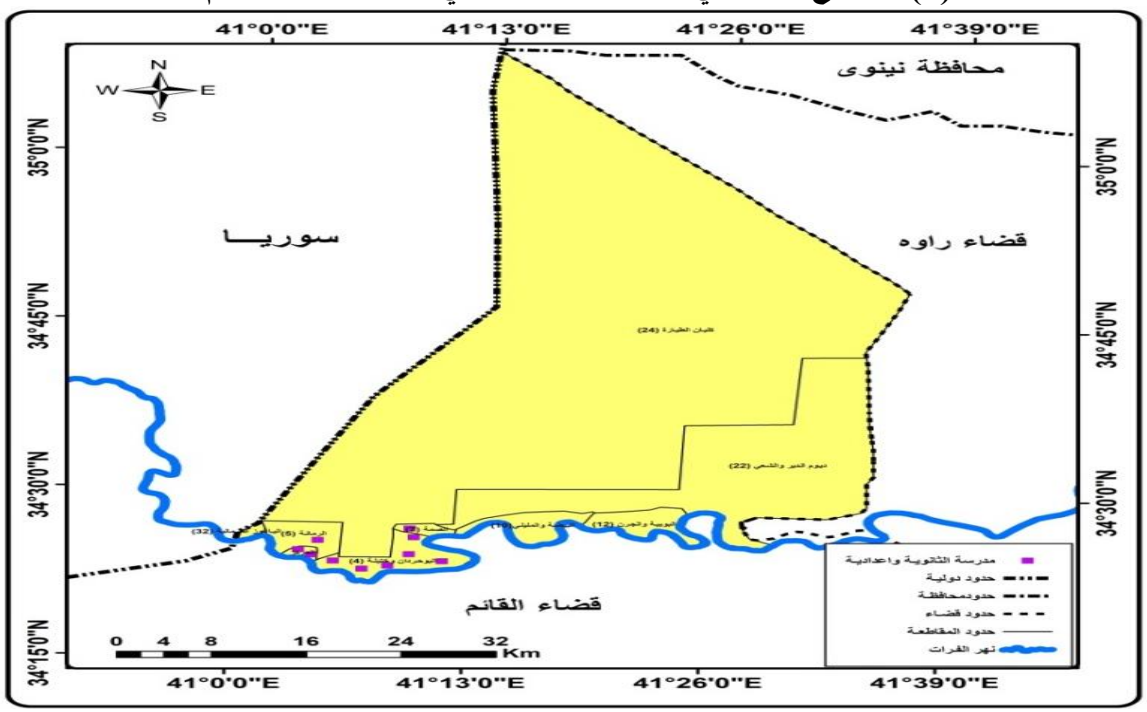

المصدر / الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية

فمن خلال معطيات الجدول (9) ودلالات الشكل (7) المتمثلة بنتائج الدراسة الميدانية تبين أن ما يقارب من (67%) من حجم العينة غير راضين عن نوعية الخدمات التعليمية وارتفاع نسبة الذين غير راضين عن هذه الخدمة المهمة لم يكن بسبب عدم توفر المدارس بل عدم الرضا ناتج عن نوعية الخدمات التعليمية من حيث تزايد اعداد الطلبة والتلاميذ في المدرسة الواحدة فضلاً عن المسافات التي يقطعها طلبة قسم من القرى للوصول الى مدارسهم لعدم توفر مدرسة في مناطقهم فضلاً عن التوزيع غير العادل للملاكات فضلاً عن الدوام المزدوج لجميع المدارس لا يوجد مدرسة واحدة مستقلة في بناية واحدة وهذا يسبب تلكؤ في العملية التعليمية والتربوية بالأخص في الدوام المسائي.

جدول (9) درجة الرضا عن الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة

مستوى الرضا	التكرار	النسبة%
غير راض إطلاقاً	32	32%
غير راض	35	35%
محايد	17	17%
راض	11	11%
راض جداً	5	5%

المصدر/ بالاعتماد على اسمارة الاستبيان

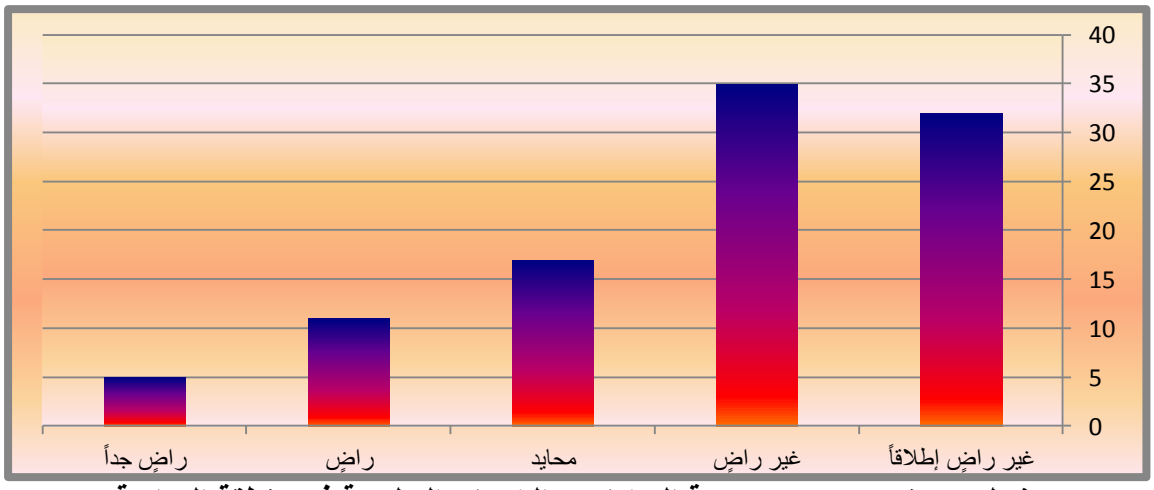

شكل (7) نسب مستوى درجة الرضا عن الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة

المصدر / بالاعتماد على بيانات جدول (9)

والجدول (10) يوضح الفجوات التي يعاني منها القطاع التعليمي على صعيد البنية التحتية والكوادر البشرية والمستوى التعليمي:

جدول (10) الفجوات والتحديات التي يعاني منها قطاع التعليم في منطقة الدراسة

المستوى التعليمي	الوضع الراهن	التحديات
رياض الأطفال	غياب شبه تام	انعدام المرافق المخصصة
الابتدائي	مدارس محدودة وبحالة رديئة	اكتظاظ وقِدَم مبانٍ وتوزيع غير منتظم لايلبي حاجات السكان
الإعدادي والمتوسط	مدارس قليلة	مسافات بعيدة ونقص الكوادر
الثانوي	المدارس قليلة والموجود لا يلبي الطموح	ارتفاع نسب التسرب

المصدر / الدراسة الميدانية

3-الخدمات الصحية:

تعاني المنظومة الصحية في القضاء من إشكاليات هيكلية عميقة .فقد بلغ عدد المؤسسات الصحية في منطقة الدراسة (9) مراكز صحية ،(مركز الباغوز ، مركز الربط ، مركز الرمانة الرئيسي ، مركز شط العرب ، مركز العش و مركز ختيلة ، مركز الدغيمة ، مركز البيضة ، مركز البوبية)، لكن للأسف جميع هذه المراكز لا تلبي احتياجات سكان منطقة الدراسة وتعاني من قصور التجهيز أما بالنسبة للكوادر الصحية الموجودة فإنها مقتصرة على وجود فقط الممرضين وذوي المهن الصحية،

وهذا مؤشر واضح على إهمال الجانب الصحي في منطقة الدراسة والتقصير واضح وعدم الشعور بالمسؤولية من قبل الجهات المعنية ، مما يضطر سكان المنطقة الذهاب الى مستشفى قضاء القائم أو مستشفى ناحية العبيدي عبوراً لنهر الفرات وقطعهم مسافات بعيدة وتحمل مشقة السفر .مما يُضطرّ السكان لقطع مسافات طويلة نحو القائم أو الرمادي.

من هذا نستنتج بأن القطاع الصحي في منطقة الدراسة يعاني من فجوات على صعيد نقص حاد في الكوادر الطبية المتخصصة كالأطباء والصيادلة وطواقم التمريض ، شُح واضح في الأجهزة التشخيصية والمعدات الطبية الحديثة ، افتقار المناطق الريفية النائية لأي تغطية صحية فعلية.

جدول (11) درجة الرضا عن الخدمات الصحية في منطقة الدراسة

مستوى الرضا	التكرار	النسبة%
غير راضٍ إطلاقاً	31	31%
غير راضٍ	26	26%
محايد	26	26%
راضٍ	16	16%
راضٍ جداً	1	1%

المصدر / استمارة الاستبيان

فمن خلال معطيات الجدول (11) ومستويات شكل(8) تبين أن (57%) من سكان منطقة الدراسة غير راضين عن الخدمات الصحية من حيث الكم والنوع وذلك بسبب نقص في العلاجات وندرة الكوادر الطبية في جميع الاختصاصات .ومن خلال معطيات جدول (12) تبين ان (75%) غير راضين عن نوعية وكفاءة الخدمات الصحية في منطقة الدراسة و(62%) يؤكدون ببعد المسافة عن المراكز والمستوصفات الصحية عن مناطق سكناهم و (100%) من عينة الدراسة يؤكدون من ندرة الكوادر الطبية بجميع الاختصاصات.

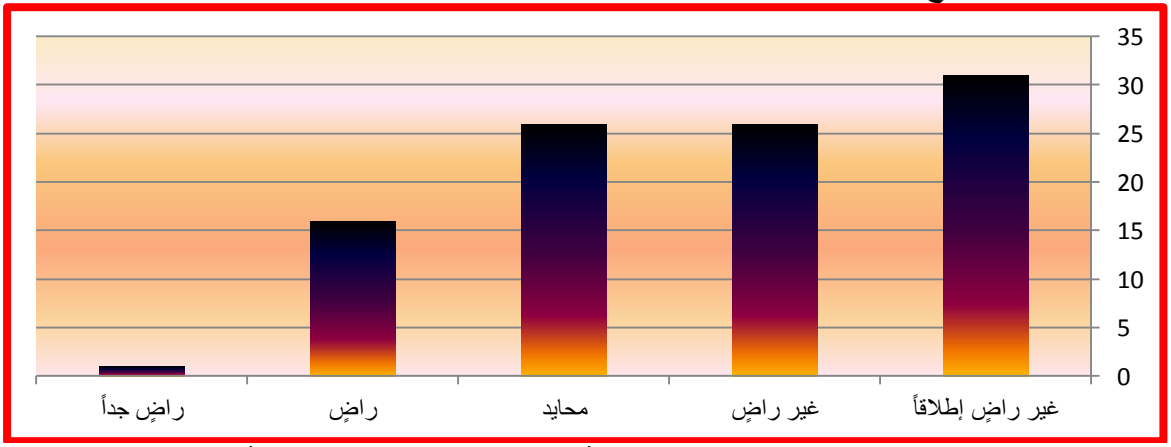

شكل (8) نسب مسويات درجة الرضا عن الخدمات الصحية

المصدر/ جدول (11)

جدول (12) مستويات الحرمان من الخدمات الصحية في قضاء الرمانة المستحدث لسنة 2026

المحور / السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق
أنا راضٍ عن جودة الخدمات الصحية المتاحة في القضاء	5%	12%	8%	75%
المراكز الصحية قريبة من مكان سكني بشكل مقبول	8%	20%	10%	62%
يوجد كوادر طبية كافية وكفؤة في القضاء	0%	0%	0%	100%
تتوافر الأدوية والمستلزمات الطبية بشكل منتظم	4%	11%	9%	76%
اضطررت للسفر خارج القضاء لتلقّي الرعاية الطبية	68%	22%	5%	5%

المصدر / الدراسة الميدانية

خلاصة القول: المؤشر الرئيسي 75 %من المستجيبين غير راضين عن الخدمات الصحية، و100 %يرون نقصاً حاداً في الكوادر الطبية(ينظر جدول12) وشكل (9) هذا ما يؤكد قصور الخدمات الصحية وعدم تلبيتها لحاجة السكان وبعيدة عن طموح سكان منطقة الدراسة .

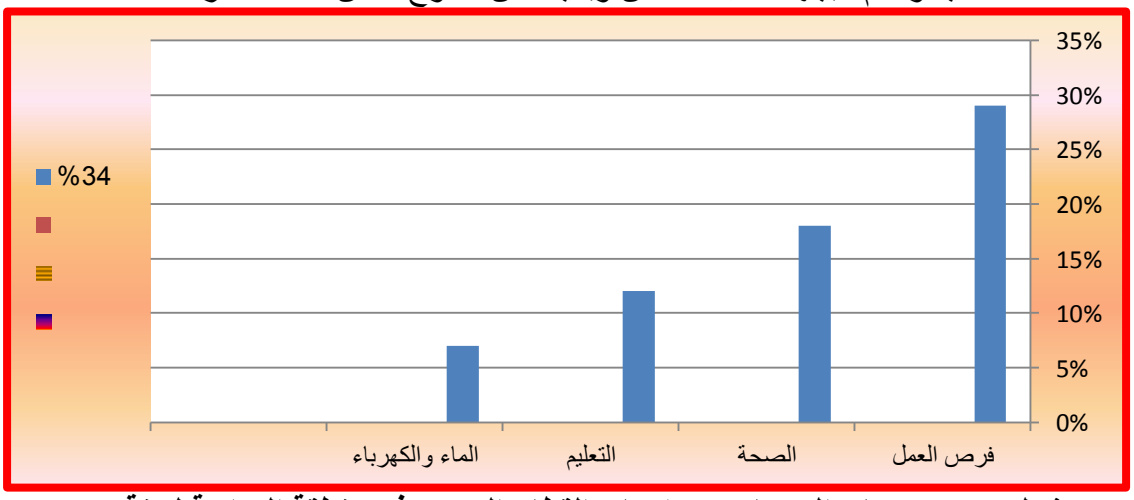

شكل (9) مستويات الحرمان من خدمات القطاع الصحي في منطقة الدراسة لسنة2026

المصدر / بالاعتماد على جدول (12)

الخدمات الترفيهية والثقافية

4- الفضاءات العامة والحدائق

يشير جدول (13) على ان منطقة الدراسة تعاني من شُح حاد في الفضاءات العامة والحدائق المُخصصة للترفيه، في ظل التحضّر المتسارع وضغط النمو السكاني الناجم عن العودة بعد النزوح.

جدول(13) واقع الحدائق والفضاءات في منطقة الدراسة

نوع الفضاء	الوضع الراهن
الحدائق العامة	شبه منعدمة؛ بعض المساحات الخضراء المهملة
الملاعب الرياضية	يوجد ملعبين شعبية بحالة سيئة
مراكز الشباب	غائبة كلياً
الساحات العامة	محدودة وغير مُجهّزة
المتنزهات والغابات الترفيهية	انعدام تام

المصدر / الدراسة الميدانية

5- البنية الثقافية والدينية

- المساجد :تتوافر بشكل جيد نسبياً في معظم التجمعات السكانية الا انها تعاني من نقص حاد في خطباء الجمعة لذلك هناك مساجد مغلقة في يوم الجمعة والمساجد التي تقام فيها شعائر صلاة الجمعة تعتمد على خطباء متطوعين لا يملكون مؤهلات ادارية .
- المكتبات العامة :غائبة تماماً على مستوى القضاء.
- المراكز الثقافية :انعدام كلّي لمراكز الإبداع والأنشطة الثقافية.
- المتاحف والمواقع التراثية :لا توجد مؤسسات متخصصة بالرغم من ثراء المنطقة تاريخياً.

6- البنية الرياضية و الترفيهية والسياحية

من خلال الدراسة الميدانية تبين ان 90% يؤكدون انعدام الفضاءات الترفيهية(ينظر جدول 14) في حين يرىحجم العينة 85 % في السياحة النهرية مورداً واعداً غير مستغل من هذا يتبين ان قطاع الرياضة والترفيهية والسياحية يعاني من إهمال واضح، رغم الإقبال الكبير على هذه الخدمات ، و بالرغم من المقوّمات السياحية الطبيعية النهر، الجزر، البساتين، يخلو القضاء من أي بنية تحتية سياحية أو ترفيهية منظّمة.

جدول (14) نتائج محور الخدمات الترفيهية والثقافية

المحور / السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق
يوجد في القضاء أماكن ترفيهية مناسبة للعائلة	%2	%5	%3	%90
تتوافر حدائق عامة وأماكن خضراء بشكل كافٍ	%3	%7	%5	%85
يوجد ملاعب ومنشآت رياضية مناسبة للشباب	%4	%9	%7	%80
أتمنى إنشاء مكتبة ومركز ثقافي في القضاء	%65	%25	%6	%4
المنطقة تمتلك مقوّمات سياحية غير مستغلة	%55	%30	%10	%5

المصدر/ الدراسة الميدانية

رابعاً / تحليل الفجوة بين الواقع والطموح :

فمن خلال ما سبق من معطيات وتبين ان منطقة الدراسة تعاني من عجز شامل في البنية الاساسية وخدمات البنية التحتية ، وتفتقر الى ادنى مقومات الخدمات الحضرية على الرغم من توافر موارد طبيعية غير مستثمرة مثل نهر الفرات ومناطق سياحية طبيعية ، فضلاً عن وجود عزلة صحية خطرة متمثلة بعدم وجود مستشفى متخصص يلبي طموحات السكان وتقليل من مستويات الحرمان وهذا يدل على ان المنطقة ذات طابع ريفي او شبه حضرية بعيدة عن مراكز التخطيط فمن خلال جدول (15) تبين لنا معطيات الدراسة الميدانية اولويات التخطيط للتنمية الحضرية في منطقة الدراسة.في حين تبين معطيات الجداول (16 و 17 و 18 و 19) حجم الفجوة بين الواقع والطموح للخدمات

جدول (15) ترتيب أولويات التنمية حسب الفجوة (من الأكبر إلى الأصغر)

الأولوية	الخدمة المطلوبة	نسبة الإجماع
الأولى	إنشاء مستشفى عام وتوفير الكوادر الطبية	%100
الثانية	بناء شبكات المياه والصرف الصحي بما يلبي الطموح	%85
الثالثة	تحسين الطرق وإعادة بناء الجسر	%82
الرابعة	توفير الكهرباء بصورة منتظمة	%80
الخامسة	إنشاء مدارس إعدادية وثانوية كافية	%78
السادسة	إنشاء معاهد مهنية وتقنية	%74
السابعة	إنشاء ملاعب ومراكز شباب	%68
الثامنة	إقامة حدائق عامة ومناطق ترفيهية	%65
التاسعة	تحسين تغطية الاتصالات والإنترنت	%62
العاشرة	انشاء السياحة النهرية والطبيعية حسب الامكانات المتوفرة	%58

المصدر/ استمارة الاستبيان

1-الخدمات الصحية(المستشفيات) (— الفجوة الحرجة(100%) (ينظر جدول 15)

غياب المستشفى العام يُمثّل كارثةً صامتة، إذ يُحوّل كل طارئٍ صحي إلى رحلةٍ مضنية نحو المجهول، وكل مرض مزمن إلى عبءٍ لا يُحتمل يُثقل كاهل الأسرة والمجتمع.

تكشف نسبة الإجماع البالغة 100 % أن المجتمع المحلي يُدرك بوضوح أن انعدام المنشآت الصحية المتكاملة يُشكّل التهديد الأكثر إلحاحاً لاستدامة الحياة في المنطقة، ويرتبط هذا الإدراك ارتباطاً وثيقاً بتجارب مريرة تراكمت عبر سنوات من الحرمان الصحي. إن فجوة 100% في توافر المستشفى العام تعني أن المنطقة تعيش على هامش منظومة الرعاية الصحية الوطنية، وأن كل يوم يمر دون التدخل يُرسّخ دوامة الهشاشة الصحية ويُعمّق الهوّة التنموية مع المناطق المجاورة.

2-**المياه والصرف الصحي — الفجوة الجوهرية(85%) (ينظر جدول15)**

الماء ليس مجرد خدمة، بل هو حقٌّ إنساني راسخ وركيزةٌ لكل تنمية مستدامة؛ وتدهور شبكاته يعني تدهور الصحة العامة، والإنتاج الزراعي، وجودة الحياة في آنٍ واحد.

عن إرثٍ من الإهمال البنيوي الذي تراكم على مدى عقود، إذ تُشير البيانات إلى أن المنطقة تفتقر إلى منظومة متكاملة لإدارة المياه تُلبّي الحد الأدنى من متطلبات السكان ، ان إصلاح هذا القطاع لن يكون مجرد ترميمٍ للبنية التحتية، بل سيُحدث تحولاً جذرياً في المؤشرات الصحية والإنتاجية، ويُوفّر عائداً اجتماعياً واقتصادياً يفوق تكلفة الاستثمار بمراحل.

3-الطرق والجسور — شرايين التنمية المعطوبة(82%) (ينظر جدول 15)

لا يمكن لمنطقةٍ معزولة جغرافياً أن تشهد تنميةً حقيقية؛ فالطرق والجسور ليست مجرد بنيةٍ تحتية، بل هي أوردةٌ تضخ الفرص والخدمات والأمل في جسد المجتمع المحلي.

يُجسّد تدهور الطرق وانهيار الجسور عائقاً جغرافياً مركّباً يُقيّد حركة السكان ويُعطّل وصولهم إلى الأسواق والمستشفيات والمدارس، مُحوّلاً المسافات الجغرافية القصيرة إلى حواجز زمنية ومادية شاهقة.

4-الكهرباء — المحرك الغائب للتنمية(80%) (ينظر جدول 15)

انقطاع الكهرباء ليس مجرد إزعاجٍ يومي إنه توقفٌ قسري لعجلة الاقتصاد المحلي، وتجميدٌ لطموحات الشباب، وتهديدٌ مباشر لكلّ خطةٍ تنموية تسعى إلى الاستدامة ، ان ارتباط أولوية الكهرباء بعشرات المرافق الحيوية من المستشفيات إلى المدارس إلى الأسواق يجعل منها عاملاً مُضاعفاً للتنمية و تحسينها يُعظّم الأثر في بقية القطاعات، وإهمالها يُعطّل الاستثمار في كل ما عداها.

5- التعليم — الاستثمار في رأس المال البشري78%و74% (ينظر جدول15)

المدارس الإعدادية والثانوية والمعاهد التقنية ليست مجرد مبانٍ تعليمية، بل هي مصانع المستقبل التي تُحوّل الطاقات الشبابية الكامنة إلى كفاءات بشرية قادرة على قيادة التنمية المحلية. يُشير غياب التعليم ما بعد الأساسي والتدريب المهني إلى هدرٍ فادح في رأس المال البشري؛ إذ يضطر الشباب إما إلى الانتقال للمناطق المجاورة بتكلفةٍ عالية، أو الانخراط في سوق العمل دون مؤهلات تُحسّن من وإنتاجيتهم.

6-الشباب والترفيه — بذور الاستقرار الاجتماعي 68% و65% (ينظر جدول 15)

مراكز الشباب والمساحات الترفيهية ليست رفاهية، بل هي استثمارٌ وقائي يحمي المجتمع من الانجراف نحو الفراغ والتفكك، ويُتيح لطاقات الشباب قناةً بناءة للتعبير والإبداع ، على الرغم من أن هذه الأولوية تأتي في المرتبة السابعة والثامنة، فإن التحليل الجغرافي يُرجّح أنها ستتصاعد حدةً مع مرور الوقت مع نمو الفئة العمرية الشبابية وغياب البدائل الإيجابية.

7- الاتصالات والسياحة — آفاق التحوّل المستقبلي 62% و58% (ينظر جدول 15)

تغطية الإنترنت في عالم اليوم ليست خياراً تكميلياً، بل هي ممرٌّ إلزامي نحو الاقتصاد الرقمي والتعليم عن بُعد والصحة الإلكترونية و حرمان المنطقة منها يُعمّق الهوّة مع العالم الخارجي.

تُمثّل السياحة النهرية والطبيعية موردًا استراتيجياً كامناً تُلمح إليه البيانات، وإن جاءت في ذيل الأولويات فليس لأنها عديمة الأهمية، بل لأن تفعيلها مشروطٌ بالانتهاء من البنية التحتية الأساسية من بناءً على ما تقدم ومن خلال تحليل بيانات الجداول (16، 17 ، 18 ، 19) يتبين مقدار الفجوة بين الواقع وما يطمح اليه السكان في منطقة الدراسة.

1-تحليل الفجوة في الخدمات الصحية

جدول (16) نتائج الفجوة بين الواقع والطموح للخدمات الصحية

نوع الخدمة	الواقع الحالي	الطموح المستهدف	نسبة الفجوة
المستشفى العام	غير موجود	مستشفى متكامل 200 سرير	%100
المراكز الصحية	9مراكز	تجهيز بكافة التجهيزات الطبية والكوادر	%78
الأطباء المتخصصون	1-2طبيب	15طبيباً متخصصاً	%87
سيارات الإسعاف	سيارة واحدة متهالكة	5سيارات حديثة	%80
خدمات الصحة النفسية	معدومة	عيادة صحة نفسية متخصصة	%100

المصدر /بالاعتماد على الدراسة الميدانية

2-تحليل الفجوة في الخدمات التعليم

جدول (17) نتائج الفجوة بين الواقع والطموح للخدمات التعليمية

المؤشر	الواقع الحالي	الطموح المستهدف	نسبة الفجوة
رياض الأطفال	شبه معدومة	10رياض أطفال	%90
المدارس الابتدائية	35 تشغل 15 بناية فقط	25 بناية مدرسة بمعايير حديثة	%60
المدارس الإعدادية والثانوية	3-4مدارس	12مدرسة	%67
المعاهد المهنية	معدومة	3معاهد متخصصة	%100
دور الحضانة	معدومة	5دور حضانة	%100

المصدر /بالاعتماد على الدراسة الميدانية

3-تحليل الفجوة في خدمات البنية التحتية

جدول (18) نتائج الفجوة بين الواقع والطموح للخدمات البنى التحتية

المؤشر	الواقع الحالي	الطموح المستهدف	نسبة الفجوة
شبكة مياه الشرب	20%تغطية	100%تغطية كاملة	%80
الطاقة الكهربائية	8-12ساعة/يوم	24ساعة متواصلة	%50
الطرق المعبّدة	65%من الشبكة	100%من الشبكة	%35
شبكة الصرف الصحي	أقل من0 %	100%تغطية	%100
الجسر على الفرات	يوجد جسرين	جسر حديث متكامل يكون المدخل الرئيسي لقضاء الرمانة *	%25
الاتصالات والإنترنت	تغطية جزئية ضعيفة	تغطية شاملة بسرعة عالية	%70

المصدر /بالاعتماد على الدراسة الميدانية

4-تحليل الفجوة في الخدمات الترفيهية والثقافية

جدول (19) نتائج الفجوة بين الواقع والطموح للخدمات الترفيهية والثقافية

المؤشر	الواقع الحالي	الطموح المستهدف	نسبة الفجوة
الحدائق العامة	غير موجودة	5حدائق عامة مجهّزة	100%
الملاعب الرياضية	ملعب واحد متهالك	4ملاعب متعددة الرياضات	75%
مراكز الشباب	معدومة	3مراكز شباب متكاملة	100%
المكتبات العامة	معدومة	2مكتبة عامة + مركز ثقافي	100%
المنشآت السياحية	معدومة	منتجع نهري + مرافق سياحية	100%
الصالات الرياضية	معدومة	2صالة رياضية مغلقة	100%

يكشف هذا التحليل الجغرافي الشامل لقضاء الرمانة المستحدث عن مفارقة صارخة بين الإمكانات الطبيعية والبشرية الكامنة للقضاء من ناحية، وتردّي مستوى الخدمات العامة والمجتمعية من ناحية أخرى.الفجوة الأعمق تتمركز في الخدمات الصحية 75% رفض وعدم رضاهم بالخدمات الصحية المقدمة في حين كانت نسبة 90% يؤكدون ضعف كفاءة خدمات البنية التحتية ,غياب الصرف الصحي ، في حين يؤيد ما يقارب من 85% من حجم العينة وجود الإمكانات الكامنة السياحة النهرية والاستثمار الزراعي والتنويع الاقتصادي. في حين يضع 88 % من مجتمع الدراسة المستشفى العام في صدارة الأولويات، يليه شبكات المياه والطرق، 92% يطالبون بمعاهد مهنية لمكافحة البطالة وتحفيز التنمية الذاتية. ختاماً إن تحقيق التنمية المستدامة في قضاء الرمانة يستلزم إرادة سياسية حقيقية، وتعاوناً بين الحكومة الاتحادية ومحافظة الأنبار والمجتمع المحلي، وأن يُبنى كل ذلك على أسس التخطيط العلمي والمشاركة الفعلية للسكان في صنع القرار

4- التحليل الأكاديمي للدراسة:

تشير نتائج الاستبيان إلى وجود ضعف عام في مستوى كفاءة الخدمات المقدمة في قضاء الرمانة، حيث تركزت أغلب الإجابات ضمن فئتي) غير راض وغير راض إطلاقاً، وهو ما يعكس وجود فجوة واضحة بين احتياجات السكان ومستوى الخدماتً الفعلية.تشيرً النتائج إلى تأييد أغلبية السكان لفكرة الاستحداث، إلا أن تقييم الخدمات جاء دون الطموح وما موجود لا يلبي متطلبات السكان ، ما يعكس فجوة بين المكاسب الإدارية والمخرجات الخدمية. كما برزت البنى التحتية وفرص العمل بوصفها أولويات ملحة. قضاء الرمانة ليس مجرد حالة فشل خدمي، بل هو نموذج تحذيري لفشل سياسات الاستحداث الإداري في العراق عندما تكون دوافعها سياسية أو شخصية، وتخلو من دراسات الجدوى الجغرافية والاقتصادية، وتُترك لموازنات هزيلة لا تغطي حتى متطلبات البقاء الأساسية. سد الفجوة بين الواقع والطموح يتطلب تغييراً جذرياً في فلسفة التخطيط المكاني، وإعادة توزيع عادلة للموارد، وإرادة سياسية حقيقية لا تكتفي بـ"الاستحداث الورقي".

الاستنتاجات:

1- قضاء الرمانة قضاء "على الخريطة فقط" – استحداث إداري غير مصحوب ببنية تحتية أو خدمات، مما يجعله نموذجاً لـ"الوحدة الإدارية الهشة".

2- تبين من خلال الدراسة بان هناك قبول مجتمعي واضح لاستحداث القضاء آملين على ان تتحسن اوضاع المنطقة وتتحسن اساليب العيش من خلال توفير الخدمات .

3- ضعف جودة بعض الخدمات الأساسية المتوفرة , وأن منطقة الدراسة تعاني من نقص شديد في خدمات البنى الأساسية (التحتية) ورداءة نوعية الخدمات المجتمعية، وهذا يشير الى أن مجتمع الدراسة يعاني من تدني في مستوى المعيشة .

4- تبين من خلال الدراسة أن منطقة الدراسة يغلب عليها الطابع الريفي ولا يوجد ما يميز بين المركز الحضري والظهير الريفي ، على الرغم من اكتسابها الصفة الحضرية منذ عام 1968 كمركز ناحية

5- تبين من خلال الدراسة وجود نمو سكاني كبير وبصورة منتظمة يقابله تدهور واهمال واضح في مجال توفير الخدمات الاساسية .

التوصيات:

1- حاجة القضاء إلى خطط استثمارية وتنموية متكاملة لتطوير خدمات البنى التحتية والخدمات المجتمعية تساهم في تحسين نوعية حياة أفضل

2- زيادة التخصيصات المالية للمشاريع الخدمية، والعمل على وضع التصميم الأساس محل التنفيذ من أجل بناء مدينة مخططة ضمن شوارع نظامية تحتوي على شبكات الصرف الصحي ونظام تصريف الامطار.

3- إنشاء قاعدة بيانات سكانية وتنموية حديثة من اجل تسهيل وضع الخطط التنموية المطلوبة

4- تفعيل النظام الرقابي ومنع ومحاسبة التجاوزات على شبكات مياه الشرب وشبكات الطاقة الكهربائية ، فضلاً عن زيادة حملات التوعية من أجل الترشيد في استخدام المياه والطاقة .

5- تعزيز التنسيق بين الإدارة المحلية والدوائر القطاعية. وضرورة الأخذ بنظر الاعتبار عند تصميم أو تنفيذ أي مشروع خدمي موضوع الطاقة التصميمية والطاقة الانتاجية الفعلية ومقارنتها بالمعايير التخطيطية والحاجات الفعلية للسكان وفق تلك المعايير .

6- دعم المشاريع الصغيرة من اجل توفير فرص عمل للطاقة الشابة لتقليل البطالة ومنع النزوح بحثا عن عمل.

الهوامش :

(i) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ،نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق 2024، ص4.

(ii) جريدة الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم (617) ، عام 1968.

(iii) محمد دلف احمد الدليمي ، فواز احمد الموسى ، جغرافية التنمية (مفاهيم ، نظريات ، تطبيق) ، ط2 ، دار الفرقان للغات ، 2009 ، ص31 .

(iv) صلاح الدين بحيري ، قراءات في التخطيط الاقليمي .وجهة نظر جغرافية ، ط1 ،دار الفكر ، المطبعة العلمية ، دمشق ،1994 ، ص142.

(v) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، تقديرات السكان الخاص بمحافظة الانبار لسنة 2020.

(vi)قائمقامية قضاء الرمانة ، الشعبة الادارية ، بيانات غير منشورة لعام 2019.

(vii) فؤاد بن غضبان ، جغرافية الخدمات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ، عمان- الاردن ، 2013 ، ص60.

(viii)مازن عبد الرحمن الهيتي ،جغرافية الخدمات أسس ومفاهيم ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،2013 ،ص127.

(ix)بوحليقة ،عبدالعزيز عبدالكريم ، جودة الحياة في مدينة طبرق (دراسة جغرافية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة عين شمس ، كلية الاداب ، 2013 .

(x) وزارة الاعمار والاسكان ، كراس معايير الاسكان الحضري 2010.

المصادر:

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، نتائج الحصر والترقيم لعام 2009. وتقديرات السكان الخاص بمحافظة الانبار للأعوام (2011,2012,2103,2014,2019,2020)

2- وزارة الاشغال والبلديات ، مديرية التخطيط العمراني ، بلدية القائم ، مقياس الرسم 5000/1.

3- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ،نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق 2024، .

4- قسم تربية القائم ، شعبة الملاك وشعبة التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة لعام 2025.

5- جريدة الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم (617) ، عام 1968.

6- بحيري ، صلاح الدين ، قراءات في التخطيط الاقليمي .وجهة نظر جغرافية ، ط1 ،دار الفكر ، المطبعة العلمية ، دمشق ،1994 .

7- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، تقديرات السكان الخاص بمحافظة الانبار لسنة 2020.

8- قائمقامية قضاء الرمانة ، الشعبة الادارية ، بيانات غير منشورة لعام 2019.

9- غضبان ،فؤاد بن ، جغرافية الخدمات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ، عمان-الاردن ، 2013 .
10- الهيتي ، مازن عبد الرحمن الهيتي ،جغرافية الخدمات أسس ومفاهيم ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،2013
11- بوحليقة ،عبدالعزيز عبدالكريم ، جودة الحياة في مدينة طبرق (دراسة جغرافية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة عين شمس ، كلية الاداب ، 2013 .
12- وزارة الاعمار والاسكان ، كراس معايير الاسكان الحضري 2010.
13- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ،نتائج التعداد العام للسكان والمساكن
14- جريدة الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم (617) ، عام 1968.
15- الدليمي، محمد دلف احمد ، فواز احمد الموسى ، جغرافية التنمية (مفاهيم ، نظريات ، تطبيق) ، ط2 ، دار الفرقان للغات ، 2009 .

"The Newly Established Al-Rumana District Between Reality And Ambition."

Ahmed Mahmood Ali
Directorate of Education AL_Anbar
ahmedgeography1980@gmil.Iraq.com
07807985720

Abstract

This study reveals the current state of public, community, and recreational services in the district, and analyzes the existing gap between what is available and what is aspired to by residents and the local government, based on field data and the results of a questionnaire conducted on a representative sample of the community. It also focuses on the main challenges facing the district after its establishment, while exploring future aspirations and opportunities for local development. The study adopted the descriptive-analytical approach and used a questionnaire consisting of 100 forms distributed among the residents of the district. The results showed a relative improvement in administrative identity and population representation, alongside the continued need to develop infrastructure, services, and employment opportunities. The study concluded with a set of recommendations that support sustainable spatial development.